

دور منظمات المجتمع المدني في التحديث والتنمية السياسية في الجزائر

أ. ليلي بن بغيلة

ملخص :

إن الدور الهام للمجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية وتوفير الشروط الضرورية ينبع من طبيعته، وما تقوم به منظماته من وظائف ذلك أن بناء المجتمع المدني أصبح هدفا إنسانيا تسعى لتحقيقه فلسفات ونظريات متعددة، وإن اختلفت بعض الشيء إلا أنها تشدد على وظيفة المجتمع المدني في حماية الفرد و تطوير فهمه من خلال المشاركة في تنظيماتها. ولتحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع لا بد لمنظماته المدنية باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية توفير فرصة كبيرة في حياتها الداخلية لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة والقيام بالأدوار التي تمكنها من تحقيق الآليات التي للمجتمع المدني النشاط فيها من أجل بعث التنمية السياسية

RESUME

Le role important pour la societe civile a promouvoir le developpement democratique et les conditions necessaires pour renforcer cette pratique democratique et de confirmer ses valeurs fondamentales découle de la nature de societe civile , selon la nature des relations qu' il y a une forte correlation mutuellement entre les element de la societe civile et les effets sur le developpement politique de surmonter la crise du developpement notamment une crise de legitimité comme une crise de l'autorité ,la stabilité politique ,une crise d'identité.

تمهيد

ينبع الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز الإصلاحات السياسية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية من طبيعة المجتمع المدني، وما تقوم به منظماته من دور و وظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية، كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع . من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب ،لهذا يشكل المجتمع المدني أحد ركائز الوعي بالمواطنة وممارسة الديمقراطية الصحيحة جنبا إلى جنب مع مبدئي المساءلة و المحاسبة، فأضحى أحد الأعمدة الأساسية في بناء الدولة الحديثة فهو يستطيع أن يلعب دورا فعالا ،في التحول الديمقراطي ودعم وترسيخ الأسس الديمقراطية على هذا الأساس تعتبر مؤسسات المجتمع المدني أول المدارس التي تمكن الفرد من ممارسة العملية الديمقراطية ،كتحديد المواقف اتجاه قضية ما،فتعمل على تحليل المشاكل و وضع دراسة لحلها وإعداد برامج تضمن حقوق ومصالح الفئة التي تعاني من هذا الوضع القائم.

فما هو الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني من أجل بعث التنمية السياسية و ما هي الآليات التي من خلالها تستطيع التحديث والتغيير؟
من هنا نحاول إبراز الدور الذي للمجتمع المدني النشاط فيه من خلال التطرق الى المحاور التالية:

أولا:

مفهوم المجتمع المدني وخصائصه.

أ- لمحة تاريخية:

نشأ المجتمع المدني لأول مرة في الحضارة اليونانية الإغريقية حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، فهو لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، إذ كان يقصد هنا بالدولة التجمع السياسي الذي أعضاؤه المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة وذلك دون تمييز بينها، لينتقل بعدها إلى أوروبا حيث لم يظهر دفعة واحدة، بل اقتضى ذلك حقبة زمنية خاصة في القرنين السابع والثامن عشر وما بعدها وكان ذلك على يد بعض الفقهاء أمثال، جون لوك، جون جاك روسو، هوبس، إضافة إلى باروخ سبينوزا، مونتسكيو وكل منهم أسهم بقسطه في تكوين مفهوم المجتمع المدني.

تطور المفهوم في القرن الثامن عشر مع بروز الرأسمالية، أين ظهر التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطرحت فكرة تركز السلطة السياسية و أن المجتمع المدني هو الأحق للدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي، وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني، أين اعتبر كارل ماركس المجتمع المدني ساحة الصراع الطبقي¹، ليعزز الفكرة بشدة في القرن العشرين في شكل جديد، قوامه أن المجتمع المدني ليس مكانا للتنافس الإيديولوجي مع التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية وهو ما نادى به غرامشي، الذي يعتبر أن وظيفة المجتمع هي الهيمنة عن طريق الثقافة².

ومع نزوج العلاقات الرأسمالية وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة واحتدام الصراع الطبقي، كان لابد للرأسمالية من وضع آليات لاحتواء الصراع بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع، فكان من بين هذه الآليات منظمات

(1) كريم أبو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني، دار الأهالي للنشر، دمشق 1998، ص 76

(2) كمال عبد اللطيف، مفهوم المجتمع المدني، مجلة أفاق، اتحاد كتاب المغرب، الرباط، العدد 4/3 سنة 1992، ص 217

اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطا طوعيا لحل مشاكلهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ب/ مفهوم المجتمع المدني:

يشكل المجتمع المدني بناء متضاربا على المستوى الاستمولوجي فبالرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أن اختلاف المدارس حول ماهيته جعله مفهوم مطاوي، فقد عرف عدة تحولات مما يتعذر لأي دارس الوصول إلى تعريف جامع مانع له. فمصطلح المجتمع المدني لازال غير محدد على نحو دقيق فأحيانا يستخدم ويتحدث عنه، ولكن كل متحدث يقصد أمرا مختلفا فعلى المستوى العربي يثير التباسا كبيرا بين التأيد و الرفض، فأحيانا يطلق عليه اسم " المجتمع الأهلي " وأحيانا اسم القطاع الثالث الذي يقع بين القطاع العام والخاص، وأخرى القطاع الخيري أو المستقل أو المعفى من الضرائب أو تسمية المنظمات غير الحكومية أو التطوعية غير الهادفة للربح. هذه التسميات جميعها تصف شيئا واحدا وهو وجود مؤسسات غير حكومية، غير إرثية، تطوعية مستقلة عن الجهاز الحكومي، تشكل قطاعا ثالثا بين الحكومي والخاص وهو ما نسميه بالمجتمع المدني³ والذي يشير إلى الطبيعة المدنية التي تميز الدولة عن المجتمع، وقد تعددت التعاريف التي أعطيت للمجتمع المدني فكان أهمها:

أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في شتى المجالات بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات والتوفيق بينها، بما يضمن أعلى درجة من المساواة، فهو بهذا شكل من أشكال التنظيمات التي تسعى لتحقيق مصالح أعضائه والتي تنشأ و تعمل باستقلالية عن الدولة⁴.

(3) فؤاد عبد الجليل الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، اليمن 2001، ص31.

(4) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان 2001، ص24

بهذا يتكون المجتمع المدني من مؤسسات يدخلها الأفراد طوعية، لا تقوم عضويتها على الإجبار وإنما بمحض إرادة الفرد، وذلك إيمانا منهم بقدرتها على التغيير وحماية مصالح العامة والتعبير عن مطالبهم، فحتى وإن تعددت الآراء وتباينت في شأن تحديد مصطلح المجتمع المدني مند نشأته إلا أن الأسس والمبادئ التي بني عليها المفهوم كانت تتمثل دائما في سيادة القانون واحترام إرادة الإنسان وحقوقه في حقول الاقتصاد و السياسة، وتحديد دور السلطة وإعطاء المجتمع الدور الكبير في بناء الحياة وصنع القرار السياسي.

إن بناء المجتمع المدني أصبح هدفا إنسانيا تسعى لتحقيقه فلسفات ونظريات متعددة وإن اختلفت بعض الشيء إلا أنها تشدد على وظيفة المجتمع المدني في حماية الفرد من عسف الدولة و سطوتها.

وعليه فإن معظم تعاريف المجتمع المدني تستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والقبيلة والعشيرة وأيضا المؤسسات السياسية والحكومية أيضا المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح، والمتعلقة مباشرة بعمل وآليات السوق في إطار المجتمع المدني، خلافا للمفهوم الكلاسيكي الذي تمثل العلاقات الاقتصادية ضمن المفهوم، ليندرج ضمنه المنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي. إن المجتمع المدني على هذا النحو يعتبر نسيج من العلاقات بين أفراد الدولة تقوم أساسا على تبادل المصالح والمنافع و الحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسبة الدولة في الحالات التي تستدعي ذلك، متميزا بنوع من الاستقلالية عن إشراف الدولة المباشر، رغم أنه يعلي من شأن الدولة إلا أنه ليس بمجتمع الفردية بل هو مجتمع التضامن من خلال مؤسساته، من خلال التأكيد على إرادة المواطنين في المساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات⁵. فالعلاقات في المجتمع

⁵ عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2003، ص 55

المدني أفقية وليست عمودية كالعلاقة بين السلطة والمواطن، فهو مجتمع يشجع على التواصل والتضامن في أرحب معانيه.

إن مؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى تطوير فهم المواطن لمعنى الديمقراطية وممارستها من خلال المشاركة في تنظيماته، والتعاون مع الآخرين واحترام آرائهم والتوصل معا لحل مشكلات مجتمعهم، وهي بهذا تعزز من الديمقراطية من خلال إعداد قادة سياسيين ديمقراطيين، عن طريق الممارسة الديمقراطية وبلورة الخطاب الوطني المتمسك بالقضايا القومية والوطنية. لأن الانتقال من نظام حكم شمولي إلى حكم ديمقراطي لا يركز فقط على إرادة السلطة، لكن يجب تعبئة المجتمع المدني على قيم الحرية وحقوق الإنسان والعزم على المشاركة الفعلية عن طريق تأسيس مشروع سياسي أولا فاقتصادي، اجتماعي، وثقافي⁶.

إن منظمات المجتمع المدني بما تحتويه من نقابات وتعاونيات وجمعيات تعمل على إعداد الأفراد وتدريبهم على اكتشاف الخبرة اللازمة من خلال إعطاء الفرصة لأعضائها لتولي القيادة واكتساب الخبرة، لتساهم بذلك بمنح المجتمع قيادات جديدة تتطلع للقيام بدور مهم في المجتمع، من الانخراط في الأحزاب و الترشح للعضوية في المجالس المنتخبة، فتزداد ثروة المجتمع من القيادات ذات الخبرة وينعكس ذلك على الحياة السياسية فالمجتمع المدني إذا ما نجح في تحقيق التداول داخليا فإن هذا المؤشر و المحرك الأولي لتعزيز الديمقراطية السياسية في المجتمع وهذا نتيجة لتعزيز الممارسة الديمقراطية في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

(6) fifi benaboud .la societe civile dans l'espace euro-méditerranéen .études du centre de développements

بهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر أول المدارس التي تمكن الفرد أن يمارس فيها العملية الديمقراطية، كتحديد المواقف اتجاه قضية ما، فتعمل على تحليل المشاكل و وضع دراسة لحلها، وإعداد برامج مطلوبة تضمن حقوق ومصالح الفئة التي تعاني من هذا الوضع القائم، فهي بمثابة المختبر الذي تتخذ فيه أهم القرارات⁷.

إن العمل التطوعي والجماعي، وقبول الاختلاف والمساواة والمشاركة وقبول الآخر والالتزام بالشفافية وقبول المحاسبة، هي قيم الديمقراطية التي للمجتمع المدني تعزيزها كخطوة عن طريق التطور الديمقراطي للمجتمع.

إن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني، وما تقوم به منظماته من دور و وظائف في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة السياسية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية.

ولا يمكن تحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية، في المجتمع بما تضمنه من نقابات وتعاونيات، وجمعيات حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر، بما يتيح له عضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية. فمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها

المجتمع المدني أنه لا يهدف للوصول إلى السلطة⁸ غير أن قوى المجتمع المدني تدرك جيدا أنه ليس أخطر على المجتمع والوطن ابتعاد الناس عن السياسة وعدم اهتمامهم بقضايا العامة، لذلك لا تستطيع قوى المجتمع المدني أن تؤدي رسالتها إذا بعدت عن العمل السياسي، وبالمقابل تصبح أكثر فاعلية في عملية صنع القرار⁹ وفي هذا السياق يوجه العديد من الباحثين انتقادات متزايدة لنزع فكرة التسييس والابتعاد عن كل ما يتصل بالسياسة في عمل المنظمات. ومع أن انخراطها في العمل السياسي المباشر ليس ضروريا وقد لا يكون مطلوبا لكن العمل في ميدان التنمية والانخراط في القضايا التي تهتم بالشأن العام هي أعمال سياسية بالمعنى الواسع، إذا ما اردنا لنشاط المجتمع المدني أن يتجاوز القيام بأدوار تنفيذية وفنية بحتة باتجاه المشاركة في رسم السياسات التنموية، والإشراف على سيرها، ذلك لما قد يتمتع به بعضها من ضغوط قوية وصلات مع النسق السياسي القائم.

فمنذ منح دستور 1989 الحق في انشاء الجمعيات¹⁰ بلغ عدد منظمات المجتمع المدني حوالي 58 ألف منظمة¹¹، وإن كانت في الغالب تعد منظمات خيرية أو نقابات مهنية أو منظمات الدفاع عن حقوق الانسان وحقوق المرأة مع ذلك تستطيع التفعيل، والتحديث في المجتمع وفي شتى الميادين، فقد ثبت بأن

(8) حسن قرنفيل، المجتمع المدني والنخبة السياسية - اقضاء أم تكامل - الطبعة الاولى، افريقيا الشرق للنشر والتوزيع، الدار البيضاء

المغرب 1997، ص 58

(9) عبد الغفار شكر ومحمد مورو، مرجع سابق، ص 20

(10) المادة 39 من دستور 1989/02/23 " حريات التعبير و انشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن"، بعدها صدر القانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات حيث فتح المجال لإنشاء الجمعيات بمختلف أشكالها، ثم صدر القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات ليضع نظاما قانونيا متكاملا لإنشاء الجمعيات.

(11) أحمد ابراهيم ملادي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، المجلد

24 سنة 2008، ص 259

هذه المنظمات الصغيرة بإمكانها احتلال مراكز متقدمة من خلال برامجها من خلال دعمها لبرامج حزبية حتى وإن كان ذلك بصورة ضمنية، هذا ما يجعلنا نتساءل عن المجالات التي للمجتمع المدني النشاط فيها من أجل بعث التنمية السياسية. للإجابة عن هذا التساؤل نبحت أولاً في مفهوم التنمية السياسية.

ثانياً: مفهوم التنمية السياسية

لقد تبلورت دراسات التنمية السياسية في منتصف القرن الماضي وذلك من واقع الاقتناع بأن التنمية ولاسيما في العالم الثالث لا تتطلب فقط سياسات اقتصادية ولكنها تفترض وجود مؤسسات سياسية، قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمادية حيث أن المتغيرات السياسية لها نفس أهمية المتغيرات الاقتصادية و كان الافتراض الأساسي وراء ذلك، أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في غياب التنمية السياسية.¹²

لذلك كان مفهوم التنمية السياسية شديد الغموض أولاً لأنه كثير ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، فقد ساد الاعتقاد بأن المفهومين مترادفين، وأن التنمية السياسية مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة، حتى جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه عام 1965 من خلال الدعوة التي قدمها "صموئيل هنتنغتون"¹³ والرامية إلى ضرورة التمييز بين التنمية السياسية والتحديث، على اعتبار أن الربط بين الاثنين يؤدي إلى الحد من إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنياً ومكانياً، وذلك لأنه تم ربطها بمرحلة معينة من

(12) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الطبعة الأولى،

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2012-2013 ص 133

(13) باحث امريكي صاحب نظرية صدام الحضارات، توفي في ديسمبر 2008

(14) محمد زاهي بشير المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات قاريونس، بن غازي 1998، ص 172

التطور التاريخي، بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية في مرحلة ما قبل الحداثة¹⁴.

ثانياً أنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها وبالتالي التساؤل ما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً أحادياً أو مفهوماً مركباً ومتشابكاً، فمن اعتبرها مفهوماً متشابكاً فقد ربطها وفسرها من خلال التأكيد على خاصية التعدد الوظيفي التي تتميز بها السياسة أما من اعتبرها مفهوماً أحادياً، فإنه عرفها تعريفاً ضيقاً كما فعل "هنتنغتون" حين ربطها بالمأسسة وسلبها من المضامين المرتبطة بها أو نحو تعريفها تعريفاً عاماً، مما أدى إلى إخفاء مفهوم مركب ومتشابك تحت عنوان أحادي¹⁵ فكان مفهومها مطاطي واسع للغاية وهذا ليس من صفات المفهوم العلمي الذي ينبغي أن يكون واضحاً، وضيقاً نسبياً ليتم التعرف بسهولة على الأشياء التي تحتويه¹⁶

وعليه وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية، فمنها من ركزت على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس وبين المؤسسات الحكومية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهيكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي وطرف آخر أولى اهتمامه لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع. هكذا تعددت التعاريف بشأن التنمية السياسية إلى أن خلص

(15) ثامر كامل محمد خزرجي، مرجع سابق، ص 140

(16) صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسة العامة بالجزائر، مؤسسة الطباعة

الشعبية للحيش، الطبعة الأولى، الجزائر 2012، ص 69

علماء السياسة وعلم الاجتماع السياسي إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن عدة أبعاد تتركز بشكل أساسي في ثلاثة:

1/ خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة وطالما تحققت هذه فإنها سوف تؤدي بالتالي إلى المزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي وإلى المزيد من الديمقراطية..

2/ الاقتدار السياسي ويتطلب وجود حكومة منجزة تعمل في ظروف تهيئ لها تحقيق

الانجاز المناط بها فالأقتدار السياسي يعني الانجاز والفعالية

3/ تباين وتخصص النظم السياسية ، أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف

واضحة ومحددة وأن يكون هناك تقسيم عمل داخل الجهاز الحكومي¹⁷.

بناء على هذا عرفت التنمية السياسية " أنها عملية بناء الديمقراطية "

أيضا " قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية "

" التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية"¹⁸

أيضا "تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة

السياسية"¹⁹

لقد اعتمدت هذه التعريفات على مفاهيم تختلف دلالتها باختلاف

المجتمعات والأنظمة السياسية القائمة عليها ، مما نتج عنه ظهور نظريات التنمية

السياسية منها خاصة نظرية التحديث التي تقوم على تقسيم المجتمعات إلى

(17) ثامر كامل محمد خزرجي، مرجع سابق، ص 141

(18) صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 67

(19) نور الدين زمام ، القوى السياسية والتنمية ،دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ص 47

المجتمعات المتخلفة و المجتمعات المتطورة، ونظريات التحول الديمقراطي منها خاصة "نظرية الديمقراطية أولا" و "نظرية الاختيار العقلاني" ، وبالرجوع للأبعاد الثلاث المشار إليها أعلاه نجد أنها تفضي إلى مدى واسع من الأهداف ، تسعى عملية التنمية تحقيقها والوصول إليها من خلال الاندماج والتكامل القومي وتنمية القدرات العسكرية ، بما يضمن أمن النظام واستقراره وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز شروط قيام الديمقراطية وتطورها ، في ظل المحافظة على النظام العام واستقراره من هنا يكمن الدور الحيوي للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، والذي ينبع من طبيعة ما تقوم به مؤسساته من أدوار ووظائف ، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية فتحليل البعد البنوي لدور مؤسسات المجتمع المدني في سياق العملية الديمقراطية يوضح ثلاثة مستويات ، أولها دور تربوي ثقافي عبر استكمال حلقات وفرص التنشئة السياسية ذات المضمون الديمقراطي للمواطنين و ثانيها دور تعبوي يتحقق من خلال توسيع آفاق المشاركة السياسية وتزويد المجتمع بكوادر وقيادات سياسية واعدة ، أما ثالثها وهو الأهم من خلال الرقابة والنقد والضغط على الحكومة اذا ما تجاوزت وانحرفت عن سياستها.

ثالثا: آليات منظمات المجتمع المدني لبعث التنمية السياسية

1/التنشئة السياسية: إن العمل التطوعي والجماعي، وقبول الاختلاف والمساواة والمشاركة وقبول الآخر والالتزام بالشفافية ، وقبول المحاسبة هي قيم الديمقراطية التي للمجتمع المدني تعزيزها كخطوة عن طريق التطور الديمقراطي للمجتمع ، فلا بد من التسليم أن البناء الديمقراطي لا يأتي إلا من خلال آلية التنشئة السياسية السليمة ، التي تعتمد قيم الديمقراطية مرتكزا أساسيا لها لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها

مؤسسات مستقلة ولكونها الاقدر على ممارسة الدور التفعيلي في المجتمع على العملية الديمقراطية، فيؤدي ذلك إلى نمو الوعي السياسي والتطور الكمي لعدد المنظمات والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، فتتسع درجة المشاركة السياسية من خلال الانتقال من مجتمع النخبة وانعدام التخصص إلى مجتمع متعدد فيه المهمات السياسية، فتشكل منافسا مباشرا للسياسة في الميدان والتمثيل فيما يتعلق بالرأي العام²⁰. فكلما نما دور منظمات المجتمع في مواجهة دور الدولة كلما كان دليلا على حالة التطور التي تمر بها الدولة، لأنها تمثل حالة الوعي الجماهيري بأهمية الدور المدني، في صناعة توجهات الدولة وسياساتها، لهذا يتعين على المجتمع المدني أن يعي جيدا أن التنمية السياسية لا تتولد بطريقة مباشرة بل تأخذ في الغالب مراحل وأشواط، لإعادة توزيع جميع القوى في المجتمع من سياسية اقتصادية اجتماعية، فالتحولات اللاحقة بلورت مجتمعا ناشئا وإن كانت منظمات المجتمع المدني لا زالت تشكل قطاعا محدودا تحاول ان تجتهد لنفسها مكانا تستطيع من خلاله ان تقود الرأي العام نحو الإصلاح والحكم الرشيد ومناهضة الفساد والدفاع عن حرية التعبير.

2/ أزمة الهوية

تنطوي مسألة الهوية في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية تتعلق بعملية خلق وتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد، وتوجيه ولاءاتهم أساسا نحو الدولة الوطنية وليس إلى وحداتهم الاجتماعية الفرعية عرقية

(20) روجيه سو، المجتمع المدني في مواجهة السلطة، ترجمة الدكتور صلاح نيوف، دار النشر صحافة العلوم السياسية، باريس

كانت أو دينية أو طائفية، وهو ما يتجسد من خلال سيادة الاحساس بالمواطنة والانتماء إلى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد²¹

لقد ورد في نصوص الدستور الجزائري المقومات الأساسية للهوية الوطنية مما افضى إلى تسييسها و ابقائها في الحيز العام للدولة بعدما صادرت كل مقومات الامة و أصبحت ملكا لها و ليس للشعب، الذي حرم من بناء مشروعه التنموي من وحي مقوماته الذاتية، فقد ورد في المادة 42/96 "في ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الاحزاب السياسية على أساس ديني او لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة" فقد نصت المادة على مصادرة الدولة للقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، غير أن ذلك لم يمنع من ارتكاز الاحزاب السياسية من مباشرة نشاطها السياسي على هذه العناصر الأساسية وإن كانت من احتكار السلطة، فالنشاط السياسي يعرف أنه قيام الاحزاب بتحديد تجاوزات الدول لسلطتها فقد تأسست أهم الاحزاب السياسية، العاملة في المجال السياسي وهي تستند إلى مقوم من مقومات الهوية، وقد ساعدها ذلك على أن تكون ضمن مجال المجتمع المدني²². لهذا على المجتمع المدني ضرورة تحرير عناصر الهوية من الخطاب الشعبي وإدخاله فضاء جديدا يساعد على تحديد ملامح المجتمع والدولة ليكون دور المجتمع المدني أوسع وأكثر تسييسا على اعتبار أنه موكول إليه تغيير السياسات في إطار من التنوع والتعدد والمشاركة الحرة، حتى تغيير الأنظمة السياسية استنادا إلى أن ماهية المفهوم تحيلنا إلى ضرورة المجتمع في تميزه عن السلطة ويتأكد في هذا السياق

(22) ثنيو نورالدين، الدولة الجزائرية المشروع العصي "الازمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية" مركز

دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 1999، ص192

كذلك أنه يجب ألا ينحصر دور المجتمع المدني في مجرد إرساء مبدأ المواطنة هذا الأخير يحظى في البلدان العريقة في الديمقراطية بأولية على كافة الحقوق، لأنه السبيل الوحيد لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي، وتكريس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنه يسمح للمواطن بشرعية العمل السياسي الجماعي، والتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لجميع المواطنين، لما فيه تحقيق مصالحهم المشروعة. ولا يخفى على أحد أنه من معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر غياب روح المواطنة، وضعف روح الولاء للدولة، في مقابل تنامي روح الولاء للعشيرة أو القبيلة فالجهوية، والقبلية وانتشار ظاهرة الغُصب لا تزال متغلغلة في المجتمع الجزائري وتمثل أحد الأنماط الرئيسة للارتباط الاجتماعي للأفراد فيما بينهم .

إن المواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن و لا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزيفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، بحيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن، وهي التعبير الطبيعي عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن. ثقافة تؤكد حاجة كل منا للآخر و أن ثقافة الفرد هي محصلة ثقافة كل أبناء الوطن، فهي ليست ثقافة فتوية أو طائفية، وإنما هي ثقافة وطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته تماماً كما هو الحال في المجتمع المدني، الذي يتجاوز أفراد كل الآراء والاختلافات التي يجب ألا تحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة، لأن المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع و الاختلاف، فتمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال العضوية في منظمات المجتمع المدني، كما توفر أحسن وسيلة للدفاع عن الهويات الفردية المتميزة للأفراد والأقليات في مواجهة النزعة الجماهيرية حيث تذوب الفوارق الفردية

و الجماعة في هويات عامة ، مما يعني أن المواطن يساهم في البناء المؤسسي للدولة وبذلك يساهم في خلق بيئة للإبداع والابتكار تسود فيها الكفاءة معياراً لأي تدبير . يجب هنا تدعيم المقومات الأساسية الفاعلة والدفاع عن الحقوق والحريات وعن مصالح الفئات الاجتماعية فيكون دور منظمات المجتمع المدني أكثر تسييساً من خلال مواجهة الدولة والسعي إلى تغيير السياسات وتغيير المسار عند الضرورة²³ وحتى الأنظمة القائمة ، فلا أحد يستطيع أن ينكر الوضع الذي آل إليه المجتمع الجزائري من البحث عن التغيير والخروج من قوقعة منظمات المجتمع المدني المحصورة في نقابات أولياء التلاميذ والتعاونيات المهنية إلى منظمات للدفاع عن مطالب المجتمع المشروعة ونشر الوعي السياسي والمساهمة في التنمية السياسية .

3/ الإصلاحات السياسية

إن الإصلاحات السياسية هي بمثابة الشرعية البديلة فبعد استنفاد الشرعية التاريخية والشرعية الثورية ، وشرعية مكافحة الإرهاب نتيجة انفراج الأزمة الأمنية ، لن يبقى أمام النظام إلاّ البحث عن شرعية بديلة قوامها الإصلاحات السياسية .

إن بناء المجتمع المدني وتدعيمه يتم بطريقة تدريجية يغلب عليه الطابع السلمي بمعنى ، أن تنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الاطاحة بالنظم السياسية القائمة فالعديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة والترشيد وإقامة التوازنات بين الدولة والمجتمع ، تمثل بذلك مؤسسات المجتمع المدني أفضل السبل للدفع إلى تعزيز إصلاحات سياسية توافقية ، بمعنى أنها تكون نابعة من الإرادة العامة على اعتبار أنها مجال وسيط بين المواطن والسلطة فتساهم بفعالية في دفع الأفراد والمجموعات إلى المشاركة الواعية ، ودفع النظام السياسي إلى فتح السبل الكفيلة بالتمكين للمبادئ التي من شأنها ترسيخ مقومات الإصلاح والتنمية السياسية

(23) جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي ، حالة العالم العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية ، عدد6 بيروت ، لبنان

كما تجدر الإشارة إلى عدم إمكانية الحديث عن دور للمجتمع المدني دون الحديث عن تطوير بنى الدولة ووسائل وآليات عملها ، وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة و المجتمع بأن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي على صعيد الممارسة السياسية حتى تتوسع دائرة المحيط الذي يمكن أن تتشكل في إطاره عملية الإصلاح السياسي ، فتكون للمجتمع المدني القدرة الشاملة للقيام بأدوار مهمة فيتمكن من المشاركة الفعالة في ذلك.

و بهذا يتضح لنا أن التنمية لم تعد ، من مسؤولية الماسكين بزمام السلطة وحدهم بل أضحت مسؤولية المجتمع ، وفي مقدمته منظمات المجتمع المدني التي تساهم فعليا في وضع التصورات ، واقتراح سبل التنفيذ وحتى المساهمة في التشريع عبر مشاركة حقيقية وفاعلة من خلال إعداد القادة . من منطلق هذا التصور تتحول الدولة إلى منسق تحالفات واسعة بين جميع مكونات المجتمع وقواه الفاعلة على مستوى المؤسسات المشاركة في العملية التنموية في شتى مستوياتها ، فيعد البرلمان بمثابة العتبة الأولى للحراك الحزبي للجمعيات ، وحتى في ظل غياب النص القانوني الذي يتيح لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات والنقابات من المشاركة البرلمانية في عملها التشريعي فلم يمنع ذلك من مشاركة الجمعيات في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة حتى وإن كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي ، فبقدر ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة إدارية شفافة ، بقدر ما يصبح دورها أكبر وأكثر فاعلية وتأثيرا في عملية التنمية ، فأمام المجتمع المدني الجزائري مجال خصب لتحويل البرلمان إلى ساحة ديناميكية لبناء البرامج وتعزيز النظام السياسي ، من هذا المنطلق تصبح الشراكة بين مكونات المجتمع المدني والمجتمع السياسي شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية في

ظل واقع اتسعت فيه الهوة بين القدرة على توفير الخدمات وبين تزايد الاحتياجات بما يدعو إلى تعزيز المواطنة من أجل الدفاع عن الشأن العام الذي ما عاد منحصرًا في الدولة ومؤسساتها، ومن ثمّ فإنّ من بين المسؤوليات المطروحة على منظمات المجتمع المدني اليوم هي تطوير ثقافة جديدة قوامها تقديم مشاريع متماسكة وقابلة للتنفيذ والدفاع عنها سواء داخل الأوساط الحكومية أو في أوساط المجتمع عامة. أيضا عليه أن ينأى بأهدافه وأعضائه عن ضغوطات السلطة و أن يسعى لفرض استقلاليتة في شتى المجالات وألا يكون وسيلة بيد السلطة تؤثر فيه بعطاياها المالية وتستغله لمصالحها وأهدافها السياسية.

إن تنوع منظمات المجتمع المدني ، من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غني يؤدي إلى التكامل ، وهو لذلك يحتاج إلى تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين مختلف مكوناته. فلا يمكن تحقيق التنمية إلا بإرساء مجتمع الديمقراطية، والعدالة و دولة الحق والمواطنة الصالحة ونشر العلم و اثراء التجارب الناجعة لتحقيق مجتمع يؤمن بالديناميكية والفاعلية السياسية القائمة على المشاركة وخدمة الصالح العام. لهذا فإن دور منظمات المجتمع المدني في محاولة التغيير ما زالت تحتاج الى توسيع وأمامها شوط كبير ألا تكون ممثلة للنخب الاجتماعية فقط التي تؤكد أن منظمات المجتمع ليست مجرد نقابات وجمعيات اولياء التلاميذ ، وإنما منظمات تسعى لتحقيق التفاعل مع الجماهير الشعبية لتكون بحق حاملة لآمال الفئات الاوسع من المجتمع وسيتجسد ذلك حينها بالتفويض الواضح من الجماهير لمنظمات المجتمع المدني ونجاح مرشحها في أي مجالات بما يضمن انتصارها في إحداث التغيير المنشود وبالطريقة الملائمة .

